International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA
Volume 4, Issue 3, 2022

The Position of the Jordanian House of Representatives Fourth of The Baghdad Pact In 1955

Dr. Muhamad Eimad Radif

College of Education for Women, University of Tikrit, Iraq

Received: 9/6/2022
Revised: 22/7/2022
Accepted: 17/8/2022
Published online: 11/9/2022

* *Corresponding author:*
Email: mohammeddr97@gmail.com

https://doi.org/10.65811/431

Citation: *Radif, M. (2022).* The Position of the Jordanian House of Representatives Fourth of The Baghdad Pact In 1955. *International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 4(3).*

©2022 TheAuthor(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences: Issn Online 2706-8455

Abstract

The fifties of the twentieth century saw Western efforts to link the Arab countries, including Jordan military Alliances to confront the Soviet Union and communism to ensure their dominance and control of the region, the Baghdad Pact is one of those alliances, it was thought that Jordan will be announced to join the alliance, especially since Jordan junk surrounded by resources from the west country enemy (Israeli) so were his attempts to enter the Baghdad Pact is to get economic gains primarily to ensure his permanence wheel the country, but the Council of the Fourth of Representatives its efficiency and with the help of the people of Jordan was able to thwart attempts to join Jordan to Baghdad Pact, and contributed to the overthrow four governments, and made the Jordanian government refuses entry to the Baghdad Pact.

Keywords: Ethnoscience, concept, methods, and live artistic performances.

موقف مجلس النواب الأردني الرابع من حلف بغداد عام ١٩٥٥

د. محمد عماد رديف

الملخص: : شهدت خمسينيات القرن العشرين محاولات الدول الغربية لربط الدول العربية ومنها الأردن بأحلاف عسكرية لمجابهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية لضمان هيمنتهم وسيطرتهم على المنطقة، ويعد حلف بغداد أحد تلك الأحلاف ،كان يعتقد إنَّ الأردن سوف تعلن الانضمام الى الحلف لاسيما وأن الأردن بلد معدوم الموارد محاط من الغرب بعدو (إسرائيلي) لذلك كانت محاولاته لدخول حلف بغداد هو الحصول على مكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى تضمن له ديمومة عجلة البلاد، ولكن مجلس النواب الرابع بفاعليته وبمساعدة الشعب الأردني استطاع إفشال محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد، وساهم في إسقاط أربع حكومات ، وجعل الحكومة الأردنية ترفض الدخول إلى حلف بغداد.

الكلمات الدالة: الاتنوسنيولوجية، المفهوم، المناهج، الفرجات الفنية الحية.

اولا: المقدمة

نتيجة الحرب العالمية الثانية اشتد الصراع بين الدول الغربية الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من اجل اعادة ترتيب اوضاع المنطقة وتقسيم مناطق النفوذ فيما بينها، وطرحت لهذا الغرض مشاريـع ومخططات متعددة اذ كان برنامج المساعدات الاقتصادية التقنية بموجب ماعرف (النقطة الرابعة) الذي طرحه الرئيس الأمريكي ترومان في كانون الثاني١٩٤٩ احد السبل لاحتواء الأقطار العربية والدول الفقيرة[١].

شهدت خمسينيات القرن العشرين محاولات الدول الغربية لربط الدول العربية بأحلاف عسكرية لمجابهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية- بحسب ما اشاعته- لضمان هيمنتهم وسيطرتهم على المنطقة وتعزيز نفوذهم ومصالحهم في الوطن العربي [٢].

ويعد حلف بغداد أحد تلك الأحلاف ومشاريـع الدفاع الغربية التي تبنتها السياستين البريطانية- الأمريكية، لذا سعت بريطانيا ومنذ عام ١٩٥٤، بإعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط وترى ايضاً إقامة حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية وتعمل على تحقيقه و يحل محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية وإذا رفضت الدول العربية أو بعضها الانضمام إلى الحلف المقترح فستقتصر بريطانيا عندئذ على تنسيق عملها مع الدول التي ستقبل الانضمام للحلف ، وكان الحلف يتكون إلى جانب بريطانيا كل من العراق وتركيا وإيران وباكستان[٣] .

ثانيا: موقف الدول العربية من حلف بغداد

وجهت مصر الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث الموضوع، وانتهى الاجتماع الذي عقد في كانون الأول ١٩٥٤ إلى إصدار قرار يدعو الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى رفض عقد الأحلاف مع الغرب إلاَّ إذا ضمنت حلا عادلاً للقضية العربية، وأتاح لهم بناء قواتهم وزودها بالأسلحة الحديثة[٤] ، وقد أعلن العراق رفضه القرار في حين أبدت

الحكومة الأردنية تأييدها له[٥] .

وجهت الحكومة المصرية دعوةً إلى رؤساء الحكومات العربية للاجتماع في القاهرة يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥، وكان هدف الاجتماع منع العراق من دخول المفاوضات مع تركيا وبريطانيا واشترك الأردن في الاجتماع وساند مصر في موقفها ولكن الاجتماع انتهى في ٦ شباط ١٩٥٥ دون الوصول إلى قرار قاطع ومن دون اصدار بيان رسمي[٦] .

كان يعتقد إنَّ الأردن سوف تعمل مع العراق للتوقيع والانضمام الى الحلف، ولكن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية وليد صلاح لم يؤيدا العراق في اجتماع دورة الجامعة العربية وأيدا موقف مصر والمملكة العربية السعودية[٧]، فأعلن رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد يوم ٩ شباط ١٩٥٥ عن رفض الأردن الميثاق العراقي-التركي والموافقة على اقتراح مصر بإنشاء جيش موحد[٨].

دفع الموقف المتوتر بين العراق والأردن الملك الحسين لزيارة بغداد فجأة في ١٤ شباط ١٩٥٥ في محاولة لأقناع العراق بعدم توقيع ميثاق حلف بغداد، وفي بغداد عقد الملك الحسين محادثات مع نوري السعيد رئيس الوزراء لكن المحادثات لم تؤدِّ الى نتيجة فقد كان نوري السعيد مصمم على البقاء في حلف بغداد[٩].

قرر الملك الحسين زيارة مصر بعد عودته إلى عمان من بغداد لإجراء مباحثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر[١٠] ، سأل الملك الحسين الرئيس جمال عن حلف بغداد فأجاب: ((ان حلف بغداد غير حكيم على الاطلاق)) هنا أجابه الملك الحسين:((لكن الحلف أصبح امراً واقعاً)) فأجاب الرئيس جمال ((إنيّ احمل المودة لملك العراق وأتمنى له النجاح لكني لا أحب الطريقة التي جرى بها الحلف ولكن كان يجب أن تستشير مصر بطريقة دبلوماسية، وسأل الملك الحسين عن السبب في استمرار الحملات الاعلامية ضد الأردن عبر راديو صوت العرب، قال جمال هذه أول مرة اسمع فيها عن الأمر، وسوف يتم التحقق منه))، انتهت زيارة الملك الحسين إلى مصر بتأييد مصر في موقفها[١١].

ثالثا: موقف الحكومة الأردنية من حلف بغداد

بعث الملك الحسين رسالة شخصية إلى الرئيس جمال عبد الناصر أعرب فيها عن رغبة حكومته في الإنضمام إلى حلف بغداد، وطمأنه فيها أنه لن يعمل شيء من دون علمه ، وعلى الرغم من أرسال الملك الحسين للرسالة إلا أنـّه لم يكن راضياً على ما فعله وأنـّه منزعج من حملة مصر الإعلامية ضد الأردن[١٢]، وسلمت الرسالة إلى رئيس الأركان والقائد العام للجيش المصري الفريق عبد الحكيم عامر[١٣]الذي كان في زيارة رسمية للأردن لإيصالها إلى الرئيس جمال عبد الناصر،وتضمنت الرسالة الضرورات والخطوط العريضة لإنضمام الأردن إلى الحلف :

١. الحاجة إلى تعديل المعاهدة الاردنية- البريطانية لعام ١٩٤٨ وتقليص مدتها من اثني عشر سنة الى اربع سنوات.

٢. زيادة القوات المسلحة الأردنية عدداً وعدة والحصول على أسلحة حديثة وطائرات مقاتلة وأموال ثابتة لتمويل هذه القوات.

٣. مساعدات اقتصادية كبيرة للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية .

٤. التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربعة أعوام[١٤].

دعت الحكومة البريطانية في تشرين الثاني ١٩٥٥في أثناء إنعقاد إجتماع الدول الموقعة على حلف بغداد إلى فتح الباب لانضمام الدول العربية إلى الحلف ، واقترح أنْ يبدأ بالأردن،يضاف إلى ذلك ان المستر ايدنEden رئيس وزراء بريطانيا قرر اهداء بعض الطائرات الحربيةإلى الأردن، والدخول في مفاوضات لغرض انضمامه إلى الحلف[١٥].

بعد انتهاء اجتماع مجلس حلف بغداد الأول، اجتمع نوري السعيد وعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بالقائم بأعمال الأردن في بغداد فرحات شبيلات حول الحلف، وتم تسليمه رسالةً إلى الملك الحسين تضمنت عرضاً بمساعدة الأردن متمثلة بأمداده بالأسلحة والمعونة الاقتصادية مقابل اشتراكه في الحلف[١٦].

أعلن الملك الحسين الموافقةً على دعوة نوري السعيد للدخول في محادثات أولية مع المسؤولين العراقيين في بغداد، لتبادل وجهات النظر حول تمويل المشاريـع الأردنية،

ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفارة مع الأردن[١٧].

ضم الوفد المفاوض من الجانب الأردني كل من هزاع المجالي[١٨] وزير الداخلية، ونعيم عبد الهادي، وزير الاشغال العامة ، ومحمد عودة الفريحات، وعبد الوهاب المجالي (أعضاء مجلس الأمة) الذي توجه إلى بغداد يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٥ للتباحث حول المساعدات التي سيحصل عليها الأردن من العراق لقاء انضمامه إلى الحلف وانتهت المباحثات بين الجانبين على عدة نقاط أهمها:

١. تبرع العراق بمبلغ مائة الف دينار للحرس الوطني الأردني، وقيام الحكومة العراقية بفتح فرعي للمصرف الصناعي والزراعي في الأردن لغرض ايجاد المال اللازم لتمويل المشاريـع الأردنية الاقتصادية .

٢. رفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفارة وتعين سفيراً بدلاً من قائم بالاعمال[١٩].

حاولت بريطانيا الضغط على الملك الحسين للإنضمام إلى الحلف، فقد كان لبريطانيا نفوذ كبير في الأردن وكانت تساهم في دفع عشرين مليون دولار سنوياً لمساعدة القوات الأردنية المقاتلة وبمساعدة البعثة العسكرية البريطانية[٢٠].

ولكن الحكومة الأردنية قررت استئناف البحث في علاقة الأردن ببريطانيا واستطلاع رأي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفوائد التي يمكن أن تقدمها للأردن إذا هو انضم إلى حلف بغداد، وقام توفيق أبو الهدى فاستدعى سفراء العراق وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وأطلعهم على وجهة نظر الأردن وطلب منهم ردود حكوماتهم في الموضوع[٢١] .

رابعا: موقف مجلس النواب الأردني الرابع من حلف بغداد

أما عن موقف مجلس النواب الأردني الرابع[٢٢] فقد عبر عنه النائب عن نابلس حكمت المصري في الجلسة الخامسة التي عقدها المجلس يوم الثلاثاء ٢٩ آذار١٩٥٥ وتحولت إلى جلسة سرية بالقول:((ان أي حلف أو ارتباط مع الدول الأجنبية لا يمكن أن يصدر عن إرادة الأمة أو أن يعبر تعبيرا صادقا عن ضميرها ما لم تكن طليقة من كل

قيد محررة من نوازع الاستعمار مبرأة من أسباب الخوف والجوع ، فإذا كان الغرب يحاول بشتى الأساليب كسب الأمة العربية إلى صفه فلقد كان عليه أن لا يعيق تحرر الأمة العربية من استعماره وان لا يقف في وجه انطلاقها وتقدمها ورفع مستوى شعوبها وان لا يكون عاملا من عوامل سلب أوطانها وتشريد لبنائها وتقوية أعدائها بتقديم العون والحماية لهم في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية كما هو الواقع في موقفه الآن مع قضايا العرب ومع إسرائيل))، وقال النائب عن نابلس عبد القادر صالح:((أبرز ما في السياسة الخارجية للمملكة الآن هذه الأحلاف العسكرية العدوانية الكالحة التي يريد الاستعمار جرنا اليها بالضغط المقنع والسافر أحيانا ،وبالوعد والتمني تارة وبالتهديد والوعيد تارة أخرى ، هذه الأحلاف التي يمهد بها دعاة الحروب ومصاصو دماء الشعوب لإثارة حرب عالمية ضروس لا ناقة لنا فيها ولا جمل، يمكن لنفوذ الاستعمار في ديارنا وتعرقل سيرنا في قافلة التحرر من رقبته واستئصال جذوره السامة الوبائية وتحيل أوطاننا بفعل القنابل الذرية والهيدروجينية خرابا وتجعل من الشيوخ والنساء والأطفال وقودا لأتون حربه الاستعمارية الفاجرة)) [٢٣].

ولم يتسن للحكومة الأردنية الاستمرار في معالجة موضوع حلف بغداد، فقد قدم رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى استقالته إلى الملك الحسين يوم ٢٨ أيار ١٩٥٥ وبعد يومين كلف الملك الحسين سعيد المفتي بتشكيل الوزارة الثالثة[٢٤].

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة برئاسة احمد الطراونة يوم الثلاثاء ١٦ آب ١٩٥٥ للاستماع إلى البيان الوزاري لحكومة المفتي، فما يتعلق بالسياسة الخارجية:(تقوم سياسة الأردن الخارجية على التفاهم والتآزر مع الدول الحليفة والصديقة على أساس احترام المواثيق والالتزامات وعلى المساواة في تبادل المنافع المعنوية والمادية وعلى حفظ حقوق العرب واحترام نضالهم من أجل الحرية والاستقلال)[٢٥].

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة يوم الاربعاء٢٤ آب١٩٥٥انتقد أعضاء المجلس البيان الوزاري لحكومة سعيد المفتي الثالثة لأنه لم يشير إلى حلف بغداد، فتحدث نائب الطفيلة جودت المحيسن:((وفيما يتعلق بقضية الأحلاف فقد اكتفت الحكومة بأن تقف موقفا يتسم بالتهرب والغموض،لذا فإننا نطالب بسياسة عربية واضحة المعالم تنبثق من مصلحة الأمة العربية ومعبرة عن أمانيها في السيادة

والاستقلال))،وقال نائب الخليل رشاد مسودي:((لقد أغلقت الحكومة إعلان سياستها حول الأحلاف وهذا لا يمنعنا من تذكير الحكومة بأن الرأي العام العربي يرفض الأحلاف التي ينادي بها ويسعى إليها الاستعمار مهما كان نوعها لانعدام أي مصلحة فيها للعرب ، ومما لاشك فيه أن (إسرائيل) وراء حلف تركيا- العراق وقد ورد في البروتوكول الثاني الملحق كما قال احد الأتراك لي : لا يحق للعراق إرسال أي جندي أو ذخيرة للحدود (الإسرائيلية) حيث يكون استعمالها للاعتداء أو الحرب إلا بموافقة الطرفين أو مجلس الحلف، من هنا فإن الأحلاف بالإضافة لما فيها من منفعة للمستعمر وجعل الدول الصغيرة تابعة فإن فيها تثبيت لكيان إسرائيل الفاجر))، وفي نهاية المناقشة للبيان الوزاري منح(٢٥) نائبا الثقة للحكومة وحجبها خمسة نواب واستنكف عن التصويت خمسة نواب وذلك من أصل(٣٥) نائبا حضروا الجلسة وغياب أربع نواب وانسحاب الرئيس من التصويت[٢٦].

أصبح الملك الحسين في موقف صعب بين الانضمام إلى الحلف وكسب ود بريطانيا وبالتالي خسارة العلاقة مع الدول العربية،إلا أنه لم يتخذ أي قرار حول الانضمام بانتظار كيف ستسير الأمور لصالح الأردن ولاسيما انه صاحب القرار السياسي النهائي في السياسة الخارجية الأردنية[٢٧].

وفي ظل تلك التطورات السياسية سعى الرئيس التركي جلال بايار للقيام بمبادرة لإقناع الأردن بالدخول إلى الحلف، فقد وصل إلى عمان يوم ٢تشرين الثاني ١٩٥٥ في زيارة رسمية[٢٨]، وحاول بايار أن يخفف من مخاوف الأردنيين من الانضمام إلى الحلف ، وجاء ذلك من خلال خطاب ألقاه بايار في إحدى الوحدات العسكرية الأردنية في القدس وجاء فيه:((إنَّ بيننا وبينكم مصالح وإنَّ صفحة الماضي قد ذهبت)) [٢٩]، وأضاف ((إنـَّه يجب أن لا يُدهش الأردنيون إن رأوا الجيش التركي يحارب إلى جانب الجيش الأردني إذا تعرض الأردن للعدوان)) [٣٠].

بدأت المباحثات الرسمية بين الجانبين الأردني والتركي في القصر الملكي في الشونة في وادي الأردن، ترأس الجانب الأردني في المباحثات الملك الحسين وضم رئيس الوزراء سعيد المفتي ورئيس أركان الجيش الفريق غلوب[٣١]، في حين ترأس الجانب التركي الرئيس التركي جلال بايار وضم وزير الخارجية فؤاد فيطن زدلو، وقد أكد

الرئيس التركي في الاجتماع الفوائد التي سيحصل عليها الأردن، وسيوفر أيضاً إمكانية مضاعفة قواته المسلحة[٣٢] .

أعرب الملك الحسين عن رغبته في الانضمام إلى الحلف ولكنه قال: ((إنّ الأردن يعيش في وضع غريب قائم على الخوف الدائم من عدو قوي وشرس،يضاف إلى ذلك إننا في حالة اقتصادية متدنية بسبب وجود مليون لاجيء من دون عمل... ونحن نحتاج للمال لتنفيذ مشاريـع التنمية)) [٣٣] ، أجاب بايار: ((ما دمتم تحتاجون إلى المال فانَّ تركيا لا تستطيع أن تقدم معونة مالية للأردن إننا نعيش في أزمة اقتصادية خانقة وأنا اقترح أن يقوم الأردن بالكتابة إلى بريطانيا يطلب منها مضاعفة مساعدتها المالية لكم ونحن في الوقت نفسه نكتب إلى البريطانيين ونؤيد طلبكم)) وبتلك الكلمة انتهت المباحثات الأردنية-التركية، من دون التوصل إلى قرار نهائي حول إعلان الأردن انضمامها إلى الحلف[٣٤].

غادر جلال بايار عمان عائداً إلى تركيا يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ بعد أن أوضح الملك الحسين ورئيس الوزراء رغبتهما في انضمام الأردن إلى حلف بغداد مقابل قيام دول الحلف بتحقيق مطالب الأردن التالية:

١. المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي العربي، بحيث يتمكن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص الميثاق.

٢. تأييد الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان عن الأردن أياً كان مصدره.

٣. تضمنت المذكرة الوضع الداخلي وترك الفرصة للحكومة الأردنية لتهيئة الجو المناسب.

٤. اعتبار القوى الاتية حدا أدنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره :

١.فرقة مشاة ٢.فرقة مصفحة ٣.مدفعية ثقيلة ٤.لواء من المضلين ٥. مجموعة كومندو ٦. قوة جوية من قاذفات ومقاتلات وتامين ما يلزم من أجل استلام القواعد اللازمة لها تدريجياً. ٧. قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة [٣٥] .

وقد ترافقت الزيارة مع انعقاد جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء٨ تشرين الثاني ١٩٥٥،اذ قدم مجموعة من نواب المجلس وهم:(وليد الشكعة،احمد الداعور،سابا العكشة،عبد الفتاح درويش،عيسى عقل،عبد العزيز السويطي،سعود القاضي) استجوابا إلى الحكومة لمناقشة القضايا الخارجية وأهمها:-

١- الحلف العراقي- التركي وما قيل عن وقوع ضغط على الحكومة للموافقة على الدخول في الحلف .

٢- نتائج زيارة رئيس الجمهورية التركية إلى الأردن[٣٦].

حاولت بريطانيا الضغط على الأردن للانضمام إلى الحلف، فقد كان لبريطانيا نفوذ كبير في الأردن وكانت تساهم في دفع عشرين مليون دولار سنوياً لمساعدة القوات الأردنية المقاتلة وبمساعدة البعثة العسكرية البريطانية[٣٧].

تسلمت الحكومة البريطانية المذكرة الأردنية المؤرخة يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ وقررت اختيار (الجنرال جيرالد تمبلر) general Gerald templar رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية لرئاسة الوفد البريطاني الذي سيفاوض الحكومة الأردنية[٣٨].

وصل الجنرال جيرالد تمبلر عمان يوم٦ كانون الأول١٩٥٥ برفقة(المسترمايكل روز) mr.michael rose رئيس قسم المشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية ، واستقبله الملك الحسين واستعرض معه الفوائد التي سيحصل عليها الأردن بانضمامه إلى الحلف بغداد[٣٩].

دامت المفاوضات الأردنية – البريطانية بين الملك الحسين والجنرال تمبلر أربعة أيام من دون الوصول إلى مقترحات محددة[٤٠]،وكانت مفاوضات صعبه وأثناء المفاوضات وعد تمبلر بزيادة قيمة الإعانات المالية من بريطانيا إلى الأردن من عشرة ملايين دولارسنوياً إلى اثني عشر مليونا ونصف سنويا،أما الحكومة الأردنية فلم تشكل وفداً رسمياً للتفاوض مع تمبلر إذ تركت أمر التفاوض إلى الملك الحسين نفسه، ولكنها اكتفت بدعوة الجنرال تمبلر لحضور اجتماعات مجلس الوزراء لغرض اقناع الوزراء بفوائد الانضمام إلى الحلف [٤١].

قدم تمبلر يوم ١١ كانون الأول ١٩٥٥مذكرةً إلى الحكومة الأردنية تضمنت رد الحكومة البريطانية على المطالب الأردنية وجاء في المذكرة :

١- تعهد بريطانيا بزيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة(٦٥%) حال انضمام الأردن للحلف.

٢- تقديم أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين ونصف مليون دينار أردني .

٣- معاضدة الأردن في حالة تقديم طلبات عسكرية مستعجلة.

٤- الدخول في مفاوضات حالا لإبدال المعاهدة الأردنية-البريطانية باتفاقية خاصة[٤٢].

أصبح واضحاً أنّ العرض البريطاني لا يتفق مع المطالب الأردنية الواردة في مذكرة يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ والتي عدتها الحكومة الأردنية الحد الأدنى الضروري للدفاع عن البلاد ولاسيما الطلب من بريطانياً بان تؤيد الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب، والحقوق العربية في فلسطين وكان الأردنيون يرون ضرورة الحصول على تعهد خطي بخصوص فلسطين للتخفيف من مخاوف الفلسطينيين حيال استمرار الإعتداءات(الإسرائيلية) عليهم من جهة وتبرير القرار الأردني بالإنضمام إلى حلف بغداد أمام الدول العربية من جهة اخرى[٤٣].

اجتمع مجلس الوزراء يوم ١٢ كانون الأول ١٩٥٥ لدراسة المذكرة البريطانية، وحصل اتفاق على تحديد المطالب الأردنية لتكون أساساً للدخول في الحلف، وشكلت لجنة وزارية من أربعة وزراء(وزير الداخلية هزاع المجالي وعزمي النشاشيبي وزير البريد والمواصلات، ونعيم عبد الهادي وزير الاقتصاد، وسمعان داود وزير العدل) لصياغة الردّ الأردني على المذكرة البريطانية، وفي تلك الأثناء بدأت المظاهرات في عمان ومدن المملكة ضد فكرة الدخول في الحلف[٤٤].

وهنا ظهر انقسام في مجلس الوزراء الأردني بعد أن اقتنع نعيم عبد الهادي الوزير الفلسطيني وزملاءه الوزراء الفلسطينيون أن الانضمام إلى حلف بغداد سيضر بالقضية الفلسطينية، وأصر الوزراء الفلسطينيون على عرض الرد الأردني على الحكومة

المصرية قبل تقديمه إلى الوفد البريطاني باعتبار أنّ القضية الفلسطينية ليست قضية الأردن وحده بل هي قضية كل العرب، وأن مصر تخشى انضمام الأردن إلى الحلف، لأنه سوف يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، في حين كان رأي الوزراء الأردنيين ضد فكرة الوزراء الفلسطينيين ورأوا عرض الردّ الأردني على الدول العربية بعد موافقة بريطانيا عليه[٤٥].

ولذلك قدم رئيس الوزراء سعيد المفتي استقالته يوم١٤ كانون الأول١٩٥٥ وكلف الملك الحسين في اليوم نفسه هزاع المجالي بتشكيل حكومته الأولى[٤٦].

واجه هزاع المجالي صعوبة في اختيار أعضاء الوزارة ولاسيما وزراء الضفة الغربية من الفلسطينيين والذين رفضوا التعامل مع هزاع المجالي ، ولكنه نجح يوم ١٥ كانون الأول بتقديم أسماء أعضاء حكومته إلى الملك الحسين [٤٧] .

أعلن هزاع المجالي أن سياسة حكومته تقوم على ضمّ الأردن إلى حلف بغداد، وعقد رئيس الوزراء اجتماعا مع وفد محافظة نابلس وكان مؤلفا من السادة حكمت المصري،قدري طوقان، عبد القادر صالح،وليد الشكعة،عبد الرؤوف الفارس،فائق عنبتاوي،نجيب الاحمد،حافظ الحمد الله، هاشم الجيوشي ، لمحاولة شرح وجهة نظره حيال الانضمام لحلف بغداد ، ولكن المجتمعون حملوا رئيس الوزراء المسؤولية عن كل ما يحدث من انتفاضة الشعب الأردني ضد هذا الحلف، ورفضوا الموافقة على الانضمام للحلف للأسباب التالية:-

١- حلف بغداد يكبل الأردن بقيود الاستعمار من جديد.

٢- يورط الأردن في عداء مع الاتحاد السوفيتي بدون سبب لو مبرر.

٣- ان الدول العربية قد عرضت انها على استعداد لتقديم المال العربي بدلا المساعدة التي تقدمها الحكومة البريطانية.

٤- كيف يمكن للأردن الذي لا يستطيع أن يتخلص من المعاهدة الأردنية - البريطانية أن يتخلص من معاهدة جديدة مع بريطانيا ودول أخرى متعددة وقوية[٤٨].

أدت تصريحات هزاع المجالي الرامية إلى إدخال الأردن في الحلف إلى انفجار ثورة

ومظاهرات عارمة ضد الحلف، إذ هاجم المتظاهرون مبنى القنصلية الأمريكية والقنصلية الفرنسية وأشعلوا فيها النار، وبدأت الجماهير تهتف بشعارات ضد الحلف[٤٩] واستمرت أعمال الشغب لأكثر من خمسة أيام أضرمت النيران خلالها في عدد من الوزارات الأردنية[٥٠]، وفضلاً عن ذلك فان المتظاهرين قاموا بمهاجمة المصرف البريطاني والتركي ومقرات الإغاثة للأمم المتحدة[٥١] .

اشتدت حدة المظاهرات في عمان يوم ١٨ كانون الأول ١٩٥٥ وهاجم المتظاهرون رجال الشرطة بالحجارة، مما دفع الشرطة إلى القيام بفتح النار لأجل تفريقهم مما أدى إلى سقوط بعض الجرحى وبعدها نزل الجيش في شوارع عمان وتمكن من فرض السيطرة عليها[٥٢].

طلب هزاع المجالي من الجنرال تمبلر مغادرة البلاد من أجل تهدئة الأوضاع في الأردن، إلاّ أن المظاهرات استمرت حتى يوم ١٩ كانون الأول١٩٥٥ وهو اليوم الذي قدم فيه وزير الداخلية عباس ميرزا ووزيران آخران استقالتهم إلى رئيس الوزراء، بسبب رفضهم مقترح رئيس الوزراء أن يطلب المجلس من الملك إصدار إرادة ملكية بتعيين رئيس الوزراء حاكماً عسكرياً على البلاد[٥٣].

ثم وجه هزاع المجالي كلمةً عبرَ الإذاعة الأردنية يوم ٢٠ كانون الأول١٩٥٥قال فيها:((كنت قد وعدت ممثليكم وزعماءكم في حالة عدم رغبة الشعب بدخول حلف بغداد رغم قناعتي بفائدته، سأقدم استقالتي ولن أتراجع عن موقفي والآن وبعد أن تأكد لي أن الشعب الأردني بدون ترهيب أو إغراء لا يرغب في دخول الأردن حلف بغداد لذلك وحسب وعدي أعلن بنفسي من دار الإذاعة الأردنية الرسمية أنني سأقدم استقالتي فورا إلى الملك الحسين وكما أسفت وتألمت للضحايا والخسائر التي وقعت في البلاد أناشد الشعب الكريم أن يعود كل لعمله العامل لعمله والمزارع لمزرعته والموظف لوظيفته والمعلم والطالب لمدرسته والله يحفظ الأردن وشعبها وملكها المفدى والسلام)) [٥٤].

فاضطر رئيس الوزراء يوم ٢٠ كانون الأول ١٩٥٥ بسبب الاضطرابات إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك الحسين فقبلها، واستصدر إرادة ملكية بحل مجلس النواب الرابع يوم ١٩ كانون الأول١٩٥٥ وإجراء انتخابات جديدة [٥٥].

ويرى الباحث أن الحكومة تجنبت الظهور بأنها استقالت مباشرة بسبب الاضطرابات التي نجمت على محاولة انضمام الأردن إلى حلف بغداد فيبدو أن هزاع المجالي كان ذكيا اقنع الملك بضرورة حل مجلس النواب مما يقتضي استقالة مجلس الوزراء خلال اسبوع من تاريـخ حل المجلس بمقتضى الفقرة(٢) من المادة(٧٤) من الدستور الأردني المعدل يوم٢٤ شباط١٩٥٤.

خامسا: تطور موقف مجلس النواب الأردني الرابع من حلف بغداد بعد قرار حل المجلس

عهد الملك الحسين يوم ٢٠ كانون الأول١٩٥٥ إلى ابراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان بتشكيل الحكومة الجديدة الثالثة[٥٦]، والإعداد للانتخابات النيابية المقبلة في غضون أربعة أشهر وأعلن رئيس الوزراء يوم ٢١ كانون الأول أن حكومته انتقالية، وليس من مهامها معالجة المسائل السياسية أو ربط البلاد بمعاهدات أو أحلاف جديدة، وحددت يوم ١٥ نيسان ١٩٥٦ لإجراء انتخابات مجل النواب الجديد[٥٧].

على أثر ذلك تقدم عدد من أعضاء مجلس النواب الرابع اعتراضاً على حلّ مجلسهم وعدوا ذلك العمل مخالفاً للدستور ورفعوا اعتراضهم إلى الملك الحسين فقرر احالة الاعتراض إلى المجلس العالي لتفسير الدستور فحكم المجلس يوم ٥ كانون الثاني ١٩٥٦ مايلي:(بعد الاطلاع على الإرادة الملكية بحل مجلس النواب وتدقيق نصوص الدستور من أجل تفسير حكم الفقرة الثالثة من المادة(٣٤) من الدستور وبيان ما إذا كانت هذه المادة تجيز حل مجلس النواب بإرادة ملكية موقعة من رئيس الوزراء وحده أم لابد من أن يوقع مع – الملك- الوزير أو الوزراء المختصون علاوة على توقيع رئيس الوزراء ، قرر المجلس العالي بعد تدقيق الدستور أن الإرادة الملكية بحل مجلس النواب يوم ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ غير مستوفية لشروطها الدستورية بموجب المادة(٤٠) من الدستور إلا إذا وقعها مع الملك كل من: رئيس الوزراء ، والوزير أو الوزراء المختصين، ولأن الإرادة الملكية وقعت من قبل الملك الحسين ورئيس الوزراء فقط وغير موقعة من قبل وزير الداخلية كما نص الدستور ، لذلك تعتبر الإرادة غير دستورية[٥٨].

وعندما أصدر المجلس العالي لتفسير الدستور والقوانين قراره بان حل مجلس

النواب الرابع لم يكن مستوفيا الشروط الدستورية أصبح المجلس يعتبر قائما لذلك بادر رئيس الوزراء ابراهيم هاشم إلى تقديم استقالته يوم٧كانون الثاني ١٩٥٦ بعد مدة استمرت(١٧) يوم [٥٩].

عهد الملك الحسين يوم ٨ كانون الثاني ١٩٥٦ إلى سمير الرفاعي بتشكيل وزارته الرابعة وجاء في كتاب التكليف أن يكون منهاج الحكومة:-

١- الحفاظ على سيادة القانون والنظام.

٢- الاهتمام بالشؤون العسكرية.

٣- تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

٤- المحافظة على العلاقات الطيبة مع جميع الدول العربية والدول الصديقة والحليفة[٦٠].

عقد مجلس النواب جلسته برئاسة احمد الطراونة يوم الخميس٢٦ كانون الثاني ١٩٥٦ وتقدمت حكومة سمير الرفاعي ببيانها الوزاري إلى المجلس وجاء فيه:-

١- ان الحكومة لا تنوي إدخال البلاد في أية أحلاف جديدة .

٢- احترام حقوق الأفراد والجماعات وفق أحكام القانون ومصلحة الأمن والسلامة العامة.

٣- إعادة القانون والنظام العام.

٤- إعادة تنظيم جهاز الدولة على أساس الحق والكفاءة وتطهيره من الايدي العابثة فيه.

٥- بذل الحكومة جهودها للتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية.

٦- تحسين الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية.

٧- محاربة الفقر والجهل والمرض ورفع المستوى الصحي وزيادة إنشاء وتعميم المستشفيات والعيادات الطبية لتفي بحاجة المواطنين ونضمن المعالجة المجانية في

حدود القدرة المالية.

٨- زيادة الاهتمام بشؤون التعليم والتربية الوطنية.

٩- تعديل قانون الانتخابات وضمان حرية الانتخابات وسلامتها من التدخل [٦١].

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة يوم الثلاثاء٣١ كانون الثاني ١٩٥٦ برئاسة احمد الطراونة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي تحدث خلالها اربعة عشر نائبا وهم:(كامل عريقات،سليم البخيت،جودت المحيسن،احمد الداعور،عمر صالح البرغوثي،حكمت المصري ، وصفي ميرزا، عبد القادر الصالح،عيسى عقل، اسماعيل حجازي،مصطفى ارشيد، عبد الرحيم جرار، انطوان عطا الله، هزاع المجالي)، وقد أعربوا جميعا إلا النائب هزاع المجالي عن رفض انضمام الأردن إلى حلف بغداد وقالوا انهم لا يؤيدون الحكومة إلا بسبب اعلانها رفض الانضمام إلى أحلاف جديدة ، وأن زوال خطر دخول الحلف انما يضمن بتأليف حكومة وطنية تتبنى المطالب الشعبية التالية:-

١- رفض حلف بغداد رفضا قاطعا.

٢- العمل على التخلص من النفوذ الأجنبي بالمملكة بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة المناهضة للاستعمار.

٣- إطلاق الحريات العامة كحرية النشر والصحافة والاجتماع والخطابة.

٤- وضع قانون انتخاب يضمن حرية الانتخابات وجديتها ونزاهتها المطلقة[٦٢].

وكان هزاع المجالي هو النائب الوحيد الذي تجرأ على تبرير وتزيين الانضمام إلى حلف بغداد، مما دفع عددا من نواب المعارضة للرد عليه بعنف ، وقد اضطر رئيس الحكومة اثناء رده على النواب إلى الإعلان عن رفض حكومته الانضمام إلى حلف بغداد ،وفي نهاية المناقشة جرى التصويت على الثقة بالمناداة فحازت الحكومة ثقة خمسة وثلاثين نائبا وحجب الثقة عنها ثلاثة نواب هم السادة(وصفي مرزا، عبد القادر الصالح، واحمد الداعور) واستنكف عن التصويت نائب واحد هو السيد حكمت المصري، والرئيس لو يصوت[٦٣].

الاستنتاجات

١- يرى الباحث أن مجلس النواب الأردني الرابع بفاعليته وبمساعدة الشعب الأردني استطاع إفشال محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد، وساهم في إسقاط أربع حكومات، ووقوف المجلس بوجه المخالفات الدستورية من اعتراضه على قرار الحل، وكان لنواب الضفة الغربية أثر واضح في سياسة المعارضة داخل المجلس، وبذلك استطاع الشعب الأردني افشال المحاولات البريطانية في ضم الأردن إلى حلف بغداد، وأدى إلى هزيمة السياسة البريطانية في عمان، فقد اضطرت الحكومة الأردنية أن تعلن مكرهاً عن رفض الأردن الانضمام إلى حلف بغداد أوأية أحلاف جديدة.

٢- ساهم موقف مجلس النواب الأردني الرابع في بروز الارادة الوطنية ورفض السياسة الغربية والتمسك بالموقف الوطني الحقيقي ومجابهة كل المحاولات الرامية الى ادخال الأردن في حلف بغداد.

قائمة المراجع

أبو ضياء، إسماعيل أحمد. (١٩٨٨). العلاقات العراقية-الأردنية ١٩٤١-١٩٥٨. مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ٣٧، ص ٨٠.

أبو داية، سعد. (١٩٩٠). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦٦.

الامير، ليلى ياسين حسين. (٢٠٠٢). نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية-العربية حتى عام ١٩٥٨. بغداد: مكتبة النهضة العربية، ص ٥٢، ٢٢٣.

الامير، ليلى ياسين حسين. (٢٠٠٢). المرجع السابق، ص ٥٢.

الكيالي، عبد الوهاب، &زهيري، كامل. (١٩٧٤). الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٥٥٩.

المجد، إبراهيم سعيد البيضاني. (٢٠٠٤). سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨. بغداد: مركز الثقلاين للدراسات الاستراتيجية، ص ١٤٤-١٤٥.

الماضي، منيب، &موسى، سليمان. (١٩٥٩). تاريخ الأردن في القرن العشرين. عمان، ص ٦١٠.

الماضي، منيب، &موسى، سليمان. (المصدر السابق)، ص ٦٠٤.

الناصر، جمال عبد. (١٩٨٧). في: محمد شفيق غربل وآخرون، الموسوعة العربية المبسطة، بيروت: نهضة لبنان للطباعة والنشر، المجلد ١، ص ٦٤١.

العمير، عبد الله. (١٩٩١). التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨ (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ١٦٧.

العتيبي، حازم. (١٩٧٠). العلاقات التركية بعد الحرب العالمية الثانية. بغداد: دار الحرية للطباعة، ص ٢٤٥.

العتيبي، إسماعيل أحمد. (١٩٨٨). المرجع السابق، ص ٨٠.

العتيبي، إسماعيل أحمد. (المصدر السابق)، ص ٨١.

الوطني، غالب. (١٩٩٣). الفكر السياسي للملك حسين. عمان، ص ٣٦.

عبد الحي، عبد الحكيم عامر. (في: محمد شفيق غربل وآخرون، ١٩٨٧). المجلد ٢، ص ١١٨٠.

قاسمية، خيريّة. (١٩٧٤). أوراق خاصة: عوني عبد الهادي. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز البحوث، ص ٢٠٤-٢٠٥.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

Eden, A. (1961). The complete text of the memoirs of Sir Anthony Eden, British Prime Minister (K. Hammad, Trans.; Part Two 1951-1957). Beirut: Al-Hayat Library House, p. 124.

F.O. 371/114766. (1955, February 9). From Amman to foreign office, Jordan – United Kingdom Relation. In A. Del Rush (Ed.), Records of the Hashimite dynasties (Vol. 9, p. 10). Archive Edition.

Lenchowski, G. (1965). The Middle East in world affairs (J. Al-Khayyat, Trans.; Vol. 2, p. 432). Baghdad: Dar Al-Kashshaf.

Majeed Mohieddin, J. (1970). Baghdad Pact (Unpublished master's thesis). Faculty of Arts, Ain Shams University, p. 79.

Patai, R. (1958). The Kingdom of Jordan. New Jersey: Princeton University Press, p. 62.

Seale, P. (1966). The struggle for Syria, London: Oxford University, p. 216-217.

Shafiq Ghorbal, M., et al. (1987). The Easy Arabic Encyclopedia (Vol. 1). Beirut: Nahdet Lebanon Printing and Publishing House, p. 641.

Eisenhower, D. (1969). Eisenhower's Memoirs (H. Youngman, Trans.). Beirut: Arab Heritage Revival House, p. 19.